

بيان صادر عن تيار الإصلاح الديمقراطي



حركة التحرير الوطني الفلسطيني-فتح تيار الإصلاح الديمقراطي

21 سبتمبر 2020 - 09:50

في جريمة جديدة، تُضاف إلى سلسلة الجرائم التي ارتكبتها، وما تزال، سلطة التنسيق الأمني، بحق الوطن والمواطن، بعدما استباحت كل المحرمات، وداست بحقدتها الأسود على كل اعتبارات الشرف والكرامة والمروءة، أقدمت أجهزة عباس الأمنية صباح اليوم على اعتقال المناضلين الفتحاويين هيثم الحلبي عضو المجلس الثوري بحركة فتح، واللواء سليم أبو صفية، وبعض رفاقهم في النضال، وسبقها اعتقال العشرات من أبناء فتح، في تعدٍ صارخٍ على القانون، وتجاوزٍ للأعراف التي استند إليها نضال شعبنا العادل طيلة عقود.

تتواصل جرائم أجهزة عباس، بتعليماتٍ مباشرةٍ منه ومن الطغمة الفاسدة التي تحيط به، بعدما صوّر لها خيالها المريض أن الاستقواء على المناضلين بالهراوة الأمنية وبالقضاء المسيس يمكنه أن يكتّم الأصوات الشريفة، ويحول دون وصول الحقيقة إلى جماهير شعبنا التي لفظت منذ زمن هذه الحفنة من مختطفي حركة فتح وسارقي مقدرات الوطن، بينما حاولت هذه الفئة الضالة أن تتجو بامتيازاتها بما يوفره لها المحتلون من حصانةٍ وحمايةٍ لن تدوم، فالتهم جاهزةٌ لدى نيابة عباس عند اعتقال المناضلين، تارة بإثارة النعرات، وتارة أخرى بتلقي أموال، وثالثة بتجارة سلاح، والتعبير المستخدم في أوراقها "عصابة أشرار"، ليصبح جهاز النيابة مجرد أداة رخيصةٍ لدى الأجهزة الأمنية والقضاء برمته مطيئةً للمتنفذين في السلطة.

تأتي هذه الجرائم في تعبيرٍ واضحٍ عن فشل سلطة رام الله في مواجهة التحديات الكبرى، فقد كان ديدنها، ولا يزال، الهروب من مواجهة العدو المركزي، واستبدال هذه المواجهة بافتعال أزماتٍ داخليةٍ واشغالٍ فتنٍ لإضعاف الجبهة الداخلية وإشغال الاجماهير عن رؤية حقيقة ضعف وفشل وجبن وهوان قيادة السلطة؛ التي أوصلت قضيتنا الوطنية إلى أضعف حالاتها.

يدعو تيار الإصلاح الديمقراطي كل قوى شعبنا الحية إلى التحرك في مواجهة جرائم هذه السلطة، وندعو على وجه التحديد مناضلي حركتنا الرائدة فتح إلى القيام بواجبهم ومسؤولياتهم تجاه مناضلي الحركة الذين رفضوا الانصياع لسياساتٍ ضيّعت الوطن وأودت بالقضية، فالتاريخ لن يرحم وذاكرة الشعب لن تسامح.

الحرية لمناضلي فتح في زنازين عباس وأجهزة العار

وإنها لثورة حتى النصر

تيار الإصلاح الديمقراطي في حركة فتح

الاثنين 21 سبتمبر 2020